السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد 2011.

The Turkish Foreign policy towards the Arab region after 2011.

عطاوة سمية[1]،

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، soumiaattaoua4@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/06/24 تاريخ القبول: 2021/01/15 تاريخ النشر: مارس/2021

ملخص:

تكمن أهمية الورقة البحثية في توضيح و إبراز معالم التغيير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد تسلم حزب العدالة و التنمية الحكم في تركيا عام 2002، إن تركيا وطيلة الحرب الباردة أدت دورًا وظيفيا لصالح المعسكر الغربي و بانتهاء الحرب الباردة إنتهت مبررات تلك السياسة لاسيما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي لتنفتح أمامها مناطق جديدة مثلت تاريخيا إرثا حضاريا و تأريخا لها في محاولة منها لإعادة إنتاج النفوذ العثماني وإعادة توجيه سياستها نحو العالم العربي خاصة مع دول الشرق الأوسط وذلك بأسلوب وأدوات جديدة ترقى إلى سعيها لأداء دور إقليمي ومحوري جسدتها وعكستها رؤى ومدركات وأفكار كل من رجب طيب أردوغان وعبد الله جول، مع أحمد داود أوغلو في حزب العدالة و التنمية للمرحلة الجديدة بتوجه جديد.

الكلمات المفتاحية: تركيا، المنطقة العربية، السياسة الخارجية، حزب العدالة والتنمية، معطيات القوة.

Abstract

The importance of the paper is to clarify and highlight the changes in Turkish foreign policy after the Justice and Development Party took power in Turkey in 2002. It is well known that Turkey and the Cold War played a functional role in favor of the Western camp and the end of the Cold War. After the disintegration of the Soviet Union to open up new areas of historical historical and cultural heritage in an attempt to re-produce Ottoman influence and reorienting its policy towards the Arab world, especially with the countries of the Middle East and the new methods and tools Promoted to the pursuit of the performance of a regional role and central embodied and reflected visions and perceptions and ideas of both Recep Tayyip Erdogan and Abdullah Gul, with Ahmet Davutoglu in the Justice and Development Party for the new phase of a new direction.

Keywords: Turkey, Arab region, foreign policy, AKP, power data.

مقدمة:

لقد وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لتركيا من أجل تطوير وتعديل توجهات سياساتها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب تحول الإتحاد السوفياتي، لاسيما أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة إقليمية جديدة كانت السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل كالشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.الأمر الذي أملى على المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا بضرورة صياغة مقاربة جيوثقافية تعمل على توظيف تاريخها الإمبراطوري العثماني وميزات موقعها الجيوسياسي المحوري كرصيد إيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة.

فالمتتبع لمسار السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة يجد تغييرًا جوهريًا عما كانت عليها في الحرب الباردة، والذي أريد لها أن تكون سدًا منيعا ضد النفوذ السوفياتي، وبعد تفكك هذا الأخير انفتحت أمامها عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط، وبرزت مقاربات سياسية جديدة قريبة من استلهام الصيغة العثمانية المتعددة القوميات الإثنية للتّصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد الذي أعاد التوازنات لعلاقات تركيا الإقليمية بعدما كانت مهملة بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديــدًا، والتي عرفت تحسنا مع فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات ووصوله إلى السلطة عام 2002 برئاسة رجب طيب أردوغان حيث أثبت الحزب أن له القدرة على التغيير السياسي أكثر من غيره من الأحزاب العلمانية الأخرى نظرًا لإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره وتوجهاته التي تأتي في إطار عملية إعادة البناء في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وفي إطار القيام بأدوار فاعلة تجاه الأحداث والمشكلات السابقة وهذه الأفكار والتوجهات لم تتعارض مع قيم العلمانية، التي أحرزت نجاحات بارزة وملموسة على الساحة الدولية.

في هذا الإطار تدرس الورقة البحثية السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحركات العربية أي بعد 2011.

المشكلة البحثية:

من خلال دراسة مسار التغيير الذي حدث على المستوى الداخلي في تركيا منذ سنة 2002 والذي يحمل صبغة جديدة جاء بها حزب العدالة والتنمية مست كل الجوانب من الدستور إلى الاقتصاد والتي انعكست على الجانب الاجتماعي فقد لحق هذا التغيير الجانب الخارجي بحيث عرفت السياسة الخارجية التركية توجهات نحو المنطقة العربية للعب دور فاعل أساسي في التحولات التي مست هذه الدول وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح:

إلى أي مدى إنعكست التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية على الفضاء العربي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول تفكيك الانشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي:

- هل تغيرت الرؤية لموقع تركيا ومكانتها الكلاسيكية كجسر حضاري بين الشرق والغرب؟
- وهل أعيد النظر في التوجهات الإستراتيجية؟
- ماهي الأدوات السياسية والدبلوماسية المستلزم استعمالها في هذه الصبغة الجديدة؟
- انطلاقا من الأسس والمرتكزات الجديدة ماهي طبيعة العلاقات التركية مع المنطقة العربية؟

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي وضع حملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها وضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالآتي:

- نهاية الحرب الباردة وفترة الفراغ التي عاشتها السياسة الخارجية التركية تمخضت عنه صعود حزب إسلامي سنة 2002 ذي توجهات مغايرة تحمل في طياتها طابع عثماني تقليدي ترتكز عليه السياسة الخارجية الجديدة لهذا الحزب.
- حزب العدالة والتنمية يعمل على بلورة مبادئ جديدة لتحقيق مصالح إستراتيجية في ظل واقع إقليمي يعمه الفوضى.
- المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية قد تحمل أهداف ومصالح تفوق معطيات القوة التركية وتجعلها تصطدم بمصالح دول مجاورة في منطقة الشرق الأوسط. وتقسم الدراسة إلى محاور:

المحور الأول: محددات ومبادئ السياسية الخارجية التركية.

المحور الثاني: العلاقات التركية العربية دراسة في النماذج.

المحور الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية التركية

1- محددات السياسة الخارجية التركية

في مجال صناعة السياسة الخارجية هناك عوامل ومتغيرات يطلق عليها بمحددات السياسة الخارجية تؤثر في حيز تصرف الدولة على المستوى الخارجي وذلك بطريقة قد توسع مجال السياسة الخارجية كما قد تقلص هذا المجال وهو الأمر الذي غالبا ما يكون حاسمًا على مدى فعالية السياسة الخارجية للدولة، ولذلك يبدو أن هذه المحددات الذي يجمع المنظرون أنها على علاقة وثيقة بتوسيع وتضييق قدرة الدولة على المناورة في البيئة الخارجية تتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول في إطار القوانين والأعراف. [1]

ركز أحمد داوود أغلو على مجموعة من المحددات لقياس ثقل وقوة الدولة النسبية في العلاقات الدولية وهذه المعطيات حسبه هي كالأتي [2]:

القوة(ق)، المعطيات الثابتة (م ث)، التاريخ (ت)، الجغرافيا (ج)، عدد السكان(ع)، الثقافة(ف)، المعطيات المتغيرة (م ت)، القدرة الاقتصادية (ق ت)، القدرة التكنولوجية (ق ك)، القدرة العسكرية (ق ع).

ويمكننا التوصل إلى المعادلة الآتية: ق = (م ث + م ت) * (ذ س * خ س * ر س).

يعبر(ذ س)عن الذهنية الإستراتيجية، و(خ س) عن التخطيط الإستراتيجي، و(ر س) عن الإرادة السياسية في هذه المعادلة.

(م ث) = ت + ج + ع + ف

(م ت) = ق ت + ق ك + ق ع

وبذلك تصبح المعادلة على الشكل الأتي :

ق=](ت + ج + ع + ف) + (ق ت + ق ك + ق ع)[* (ذ س * خ س * ر س).

إن تحديد وحصر المحددات والمتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية يعتبر أحد أهم العوائق التي تصادف الباحثين في هذا المجال وفي الغالب تقسم هذه العناصر بين محددات داخلية وأخرى خارجية، لذا تم تخصيص هذا البحث لتحليل مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة اعتمادا على ضبط عناصر القوة حسب رؤية الدكتور أحمد داود وأغلو باعتباره مهندس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وهي العناصر التي تنقسم إلى معطيات ثابتة والتي تمثل العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على المدى المتوسط والبعيد، غير أن هذه الفكرة ليست قاعدة كاملة بل إنه لا ينكر وجود احتمال بسيط حول إمكانية تغيير هذه العناصر جراء تأثير الوضع الدولي المتذبذب مما قد يفتح المجال لتغير نوعي في عناصر القوة الثابتة المذكورة ضمن توازنات القوة لأي دولة، وحسب الدكتور أوغلوا فإن الدول التي تعمل على تقييم التغيير المذكور، في التوقيت المناسب، تستطيع أن تجعل من هذه العناصر الثابتة أرضية لدعم البناء الديناميكي لسياستها الخارجية. [3]

أما فيما يخص المعطيات المتغيرة التي أشار إليها أحمد وأغلو فهي تتمثل في عناصر القوة الكامنة للدولة ومدى قدرتها على تفعيلها على المدى القريب والمتوسط، فكلما زاد حسن استخدام هذه العناصر بنوع من التناسق في صناعة السياسة الخارجية للدولة زاد ثقل الدولة في التوازنات الدولية، وفي المقابل فإن الدول التي لا تستغل وتعيد بناء تلك العناصر بتنسيق عال وفعال سيؤدي إلى نقص فعالية سياستها الخارجية فتضعف قوتها وتصاب في مكانتها الدولية.

زيادة على المعطيات الثابتة والمتغيرة السالفة الذكر يضاف عنصر الذهنية الإستراتيجية والهوية الثقافية وعنصري التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية، فالعنصر الأول يمثل ذلك التراكم التاريخي للأمة الواحد وهي نتاج لوعي مشترك الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يربط مباشرة بعنصري بالإيديولوجية والشخصية الوطنية التي تعتبر إحدى أهم محددات السياسة الخارجية، بالنسبة للعنصرين الأخريين "التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية" فهما عنصريين مرتبطين مباشرة بالمحدد الشخصي أي مجموعة الأشخاص أصحاب القرارات داخل الدولة. [4]

كل هذه العناصر يمكن اعتبارها من المحددات الداخلية تربط بطبيعة النظام السياسي التركي من الدستور إلى مؤسسات صنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية والتي تتفاعل مع البيئة الدولية ولذلك رأينا أن نظيف محددات خارجية لا يمكن الاستغناء عنها بما أن السياسة الخارجية تمتلك طابعًا خارجيًا.

2- المعطيات الثابتة.

يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية وبما أن سياسة خارجية دولة معينة تبقى مرتبطة بسلوك الدول الأخرى اتجاهها فإن هذه السلوكات ترسم معالمها بنسبة كبيرة انطلاقا من جغرافيتها وتندرج ضمن هذا الإطار عدة مصطلحات تم ضبطها لتسهيل عملية الشرح لأنها متداخلة فيما بينها مثل الجيوسياسة، الطبيعة الإقليمية، ولتوضيح أهمية الوضع الجغرافي وتأثيره في السياسة الخارجية التركية يجب القول أن تركيا تكتسب أهميتها في الساحة الدولية أساسا بسبب الوضع الجيوسياسي التي تتمتع به.

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التركية 783,562 كم^2 منها 770,760 كم^2 أراضي و9,820 كم^2 مياه. تشكل أراضي الأناضول 97 % من مساحة البلاد فيما يشكل الجزء الأوروبي نحو3% [6] تقع تركيا في الأناضول، والبلقان هي مطلة على البحر الأسود من الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب. لديها خدود تسع 2627 كم مع كل من اليونان بلغاريا أذربيجان إيران العراق وسوريا وأرمينيا وجورجيا. إن الجزء الأوروبي من تركيا يقع على شرق مضيق البوسفور والدردنيل وهي المنطقة المسماة بأتراكيا وتمثل3 % فقط من المساحة الإجمالية للبلاد ومع ذلك 17% من السكان يعيشون هناك، والأناضول هي المنطقة الآسيوية من تركيا ويطلق عليها اسم آسيا الصغرى وهو يطلق أيضا لوصف الهضاب النصف قاحلة التي في وسط البلاد والتي تحد من الوصول إلى المناطق الساحلية الخصبة. 7

من منظور جيوسياسي، تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا[8] تحتل تركيا موقع مركزي من مناطق العبور ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق - غرب، شمال - جنوب وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأوروأسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما: البلقان والقوقاز ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا بالشرق الأوسط وقزوين اللتان تعتبران من أهم المصادر الجيـوإقـتـصادية، أما في تجاه شرق غرب فتعتبر شبه جزيرة الأناضول أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الإستراتيجي الذي يطوق القارة الأوروأسيوي[9]، ففي مرحلة الحرب الباردة اتجهت السياسة الخارجية التركية إلى لعب دور البيدق الغربي المطوق للإتحاد السوفياتي، ووافقت تركيا على أن تكون عنصرًا محيطًيا راكدًا طيلة تلك المرحلة وانجرت عنها آثار سلبية حيث خلفت وضع غير طبيعي فمثلا بين تركيا وسوريا كانت الحدود محمية بألغام على مستوى 850 كلم وكذلك كان الحال مع العراق وجورجيا في ظل إستراتيجية الحفاظ على الأوضاع الراهنة وهي العناصر التي جعلت تركيا مقيدة بعد

الحرب الباردة وأضحت عاجزة عن لعب دور محوري في المنطقة إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية حيث قام أحمد داود وأغلوبإعادة تحليل الدور الإستراتيجي التركي، بحيث يُقر على أنه لا يمكن تغيير الجغرافيا لكن يمكننا إعادة تفسيرها وذلك لأن الوضع الجيوسياسي لا يأخذ أهميته بمفرده بل يجب تحريكه واستعماله كأداة في يد السياسة الخارجية وهو الأمر الذي قام به العثمانيون الجدد بفضل أفكار الدبلوماسي أوغلو الذي رتب الأولويات في ما يخص العنصر الجيوسياسي في إطار السياسة الخارجية حيث أقر بأن أهم شيء يجب القيام به هو تغيير كيفية النظر إلى الوضع الجيوسياسي من فكرة الحفاظ على الوضع الراهن إلى أداة انفتاح إستراتيجية على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي ولذلك فقد اتجهت السياسة الخارجية التركية منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002 إلى اعتماد إستراتيجية تتضمن أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي هامة، وهي:

- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر القزوين.
- المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا. [10]

نستخلص أهمية العنصر الجغرافي وتأثيره الكبير على السياسة الخارجية التركية الجديدة التي استغلها صناع القرار من أجل إعادة البريق لدور تركيا الإقليمي والدولي باعتبار أن الجغرافيا التركية تجعل هذه الدولة آسيوية وأوروبية وشرق أوسطية وبلقانية ومتوسطية وقزوينية وهو ما يوجه السياسة الخارجية الجديدة لاستعمال الأداة الجيوسياسية من أجل تحقيق مآرب اقتصادية وسياسية وثقافية في سياسة متعددة الأبعاد خاصة إذا ربط العامل الجغرافي مع عوامل أخرى فعامل التاريخ لا يمكن فصله عن العامل الجغرافي وهو من بين المعطيات الثابتة التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية الجديدة تاريخ الإمبراطورية العثمانية القديمة والتي خلفت ميراثاً عثمانيا فريدًا من نوعه لتركيا الحديثة ببعده الحضاري الإسلامي، فالإمبراطورية العثمانية شملت مناطق متعددة كالبلقان والقوقاز وقد فصل هذا المتغير من السياسة في تركيا لعقود خاصة في مرحلة الحرب الباردة، فبعد هذه المرحلة بعقد من الزمن وبعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أصبح للبعد التاريخي تأثيرا واضحا على سياسة وأغلو بحيث إستغل هذا المتغير من أجل بناء سياسة خارجية متعددة الأبعاد على الطريقة العثمانية من خلال إقراره بأن مناطق التواجد العثماني القديمة كالبلقان والقوقاز يجب أن تتبع اتجاهها سياسات أكثر فعالية خاصة وأن التدخل التركي في المنطقة بعد الحرب الباردة يحمل في طياته آثار الميراث العثماني القديم. إن الضغط الذي يخلف الميراث العثماني القديم الذي ورثته هذه المناطق سيدفع بها إلى التوجه نحو تركيا وبالتالي على أنقرة أن تواجه مسؤولياتها الجيوسياسية الجيو إقتصادية والجيوثقافية تجاه هذه المناطق وهو الأمر الذي سيفتح أبعاد جديدة للسياسة الخارجية المخطط لها من طرف العثمانيين الجدد، هذا وتعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية التركية عنصرًا هاماً في معادلة القوة لابد أن يُأخذ في الحسبان نظرًا لتأثيره في سياسة خارجية هذا البلد بحيث يقدره صانعي القرار في تركيا كورقة رابحة خاصة في علاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي فقد قدر عدد السكان في تركيا في آخر إحصاء قامت به السلطات في 31 ديسمبر 2012 بـ 384 62775. [11]

كما قدرت نسبة النمو بـ 1.197 % وتقدر نسبة الأشخاص ما بين 15 سنة إلى 65 سنة بـ 67.1 % وهي نقاط تحسب كعناصر تجعل السياسة الخارجية التركية تنظر للعنصر البشري كورقة اقتصادية - ديمغرافية مؤثرة خاصة فيما يخص تنقل وهجرة الأشخاص داخل أوروبا وهو أحد أهم العوامل الحاسمة في العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي خاصة مع ألمانيا التي تعتبر البلد رقم واحد في استقبال الأتراك، فتركيا دولة فتية في المعيار الهرمي وتتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا، كما أن عدد التركمان فيما يسمى بالفضاء التركي يقارب 200 مليون نسمة وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير إقليمي فارسي عربي وأوروبي ممتد من غرب الصين إلى حدود أوروبا .

يعتبر عامل الثقافة، الهوية والمرجعية لأي بلد إذ يشكل الرابط الأساسي بين العناصر الثابتة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية الجديدة والعناصر المتغيرة ، فالمجتمعات التي تمتلك هوية ثقافية قوية ناجمة عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان هي المجتمعات التي تشعر بجذورها ومرجعيتها أكثر و التي تستطيع أن تحرك تحقيق الانفتاح الإستراتيجي للسياسة الخارجية وهو الأمر الذي أثر ولا يزال يؤثر في الانفتاح الذي عرفته تركيا في نطاق تعدد الأبعاد خاصة إذا ما عرفنا أن المجتمع التركي عرف من قبل أزمة هوية مما تطلب مجهودات كبيرة قام بها أردوغان على المستوى الداخلي من أجل إعادة ذلك الإحساس بالمرجعية التركية بجذورها العثمانية الإسلامية وحث الجماهير على ضرورة المشاركة والتطبيع في تحقيق انفتاح إستراتيجي على نطاق واسع. [12]

3- المعطيات المتغيرة.

لقد أصبحت الخيارات الاقتصادية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة على المستوى الخارجي عنصرًا هامًا في توجيه مسار السياسة الخارجية، ففي النظام الدولي تعد الدول الكبرى الطرف والممثل الأساسي في التنافس الاقتصادي، بينما تقع القوى الإقليمية تحت تأثير هذه المنافسة فإن الدول التي تتمتع بموارد طبيعية أساسية قد تتمتع بمزايا عديدة في معاملاتها مع الدول الأخرى بشكل يجعل من تعاملها الخارجي مع الكيانات السياسية الأخرى من موقع قوة، ففي عصر الاعتماد المتبادل لا يمكن للدولة أن تحقق اكتفائها الذاتي من دون التعامل مع نظيراتها على المستوى الخارجي بصفة تأخذ طابع الاعتماد وبحسب اكتساب هذه الدولة للموارد الطبيعية ستتوسع أو تضيق المساحة التي يمكن أن تنشط وتناور فيها الدولة على المستوى الخارجي وتنقص من حدة تبعيتها للدول المهيمنة، وتركيا هي إحدى الدول التي تتمتع بمزايا اقتصادية عديدة من خلال موقعها الجغرافي وأيضًا من خلال هيمنتها على موارد طبيعية هائلة ولمعرفة مدى تأثير هذا العامل على السياسة الخارجية التركية إبتداءا من 2002 يمكن القول أن الاقتصاد التركي قبل ذلك كان يعاني من تدهور كبير أثر بشكل سلبي على التوجه الخارجي التركي في تلك الفترة خاصة في ما يخص مسألة انضمامه للإتحاد الأوروبي التركي حيث بلغ العجز المالي 400% في الربع الأول من عام 1998 والمديونية (80 مليار دولار عام 1997) وتزايدت البطالة وتدهورت أوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية. [13]

في الفترة ما بين 1945 إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي وحاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية، كما تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر كما نقصت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها. الجزء الأكبر من القطاع العام التركي كان غير منظم بشكل فعال، حيث ساعد الوضع السياسي الداخلي الغير مستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وتعجيز الاقتصاد، برغم كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقر، حيث بلغ نسبة 6،7% في الخمسينات، و4،1% في السبعينات. مع تنحية الحكم العسكري للبلاد عام1982 دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي، قامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص. لكنها عانت في 1994، 1999 و2001 أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير (150% في 1994و1995) على الرغم من أن تركيا تمتلك موارد طبيعية هامة أهمها: الموارد المعدنية مثل الكروم، المنغنيز، البوكسيت، الكبريت، النيكل، والذهب إضافة إلى الموارد الطاقوية كالكربون والفخم الحجري والغاز خاصة البترول في جنوبي شرق الأناضول رغم أن الإنتاج لا يغطي الحاجيات الوطنية.[14] مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 عرفت تركيا تحولا ملحوظا في اقتصادها فأصبحت تصنف من أكبر اقتصاديات العالم وذلك لإنتهاج أردوغان عدة إصلاحات للنهوض بها.

إن التمثيل الخارجي للدولة كالشركات الدولية والمؤسسات الاجتماعية المدنية، والمؤسسات المحلية والدولية، أدى إلى ظهور عدم الانسجام بين الإستراتيجيات الكبيرة على المستوى الدولي، وبين الإستراتيجيات الصغيرة على المستوى المحلي وضمن هذا الوضع الديناميكي متعدد الأوجه ترتبط القوة النسبية للدولة بمدى قابليتها على تجاوز مشكلة الانسجام.

وفي هذا الإطار تأتي مجالات الإنتاج التكنولوجي والعلمي وفعاليته في مقدمة العناصر المتغيرة لمقاييس القوة للدولة والتي تأثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية، إن الوضع النموذجي للدولة في هذا المجال يرتبط مباشرة بالعنصر البشري المؤهل فالدولة التي تسعى للارتقاء يجب أن تطور من مستواها العلمي والتكنولوجي وارتباط هذا المجال بالسياسة الخارجية يكمن في الإجراءات التي تقوم بها الدولة على المستوى الخارجي، فعلى الدولة أن تحسن التعامل مع مواضيع حقوق التأليف وبراءات الاختراع وذلك لحفاظ وتطوير كل خطوة تقدمية تقوم بها على المستوى الخارجي فالعالم اليوم يشهد حرب تكنولوجية حقيقية بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين والإتحاد الأوروبي والقضايا التي تناقش من خلال جداول أعمال القمم الاقتصادية الدولية لدليل على ذلك.[15]

إن القدرة العسكرية هي التي تحول كل العناصر السالفة الذكر إلى قوة فعلية تحسب كقوة كامنة وقت السلم وكقوة حقيقية بارزة في وقت الحرب ويتخذ هذا القرار مع القرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، كما يؤثر هذا المقياس الأمني على كيفية استخدام المصادر الاقتصادية وتقلبها وفي تحديد اتجاه سير العلاقات الدبلوماسية للدولة مما يؤثر مباشرة في اتجاهها الخارجي، إضافة إلى ارتباط هذا العامل مع التكنولوجيا بحيث نجد أن الدول التي لا تستطيع مواكبة التطورات التكنولوجية تتحول إلى أداة للحسابات السياسية الإنطوائية مما يجعلها على الدوام في حالة مجازفة، كما يرتبط العامل العسكري بتاريخ الدولة بشكل مباشر سير تطور صناعتها الدفاعية واتجاهه وذلك طبقا للثقل الذي يأخذه في سياستها الخارجية[3] فعلى سبيل المثال حسب البروفيسور أحمد داود وأغلو الميراث التاريخي العثماني لتركيا يفرض عليها التحرك عسكريا خارج حدودها للتدخل تماما مثلما حدث في البوسنة وكوسوفو، وفي إطار ارتباط هذا العامل بالجغرافيا فإن تركيا عليها أن تطأ من قوتها البحرية لتطويق وتأمين المناطق المفتوحة فمثلا تركيا لا تمتلك سوى عدد كبير من الجزر في بحر إيجه والتي تصل عدد الجزر فيه إلى ثلاثة آلاف جزيرة مما يحتم عليها تكوين قوة بحرية نظرا لمتطلبات هذه الطبيعة الجغرافية.
وقد شارك الجيش التركي منذ انتهاء الحرب الباردة في عدة مهمات لحفظ السلام أهمها:
الصومال 1994/1993، ألبانيا 1997، كوسوفو1999، أفغنستان 2002-2003-2005، كارثة كاترينا، زلزال باكستان، نزاع الدارفور سنة 2005، والتدخل الأخير في عسكريا في سوريا (الدخول لحوالي 20 كلم).

4- الذهنية الإستراتيجية، التخطيط الإستراتيجي والإرادة السياسية.

تتمثل الذهنية الإستراتيجية لمجتمع ما في نتاج الوعي المشترك بالتراكم التاريخي الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية [17] والذي ينعكس في رقعة جغرافية معينة، وهو أمر يستند إلى بعدي الزمان والمكان، ترتبط الذهنية الإستراتيجية بهذين البعدين من خلال احتوائهما على الآثار والانطباعات المكانية التي تمثل البعد الجغرافي مع الآثار الزمنية التي تمثل البعد التاريخي والوعي به.

إن التصورات المكانية للمجتمعات بمحورها الجغرافيا، ومع الانطباعات الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محوراً لها تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكيل سياسيتها الخارجية، ففي الحالة التركية يمكن أن نستحضر التاريخ التركي من الدويلة التي شكلها التركمان الرحالة في ضواحي منطقة "سويوت" " Sogut " والتي تطورت فيما بعد لتصبح الإمبراطورية الأكثر تنوعا من حيث الثقافات على مر التاريخ وهي الإمبراطورية العثمانية التي نشأت من تلك اللبنة التركمانية والتي بقت فيما بعد مع تراكم عنصري الزمان والمكان لتشكل البنية التحتية لذهنيتها الإستراتيجية، الذهنية التي ضمنت استقرار نظامها فيما بعد، ومنذ ظهور الجمهورية التركية نلاحظ أن جميع مراحل الضعف التي شهدتها الدولة التركية في تلك المراحل التي لم تراع فيها الهوية بالمكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة[18] نتيجة لتوازنات القوة الدولية. إن الذهنية الإستراتيجية الطاردة التي لا تسعى إلى إثبات وجودها لا تستطيع التخلص من السلبية ولا تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الدولية، لذلك فإن المجتمعات التي تتسلخ عن الوعي بهويتها تتكسر ذهنيتها الإستراتيجية وستجازف في قوة وجودها التاريخي إضافة إلى أن المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة برفضها للمجتمعات الأخرى فإنها تتسلخ عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها.

ترتبط الذهنية الإستراتيجية ارتباطا وثيقا بالتخطيط الإستراتيجي، إذ أن الآثار الناتجة عن المعطيات والتي تشكل الذهنية الإستراتيجية يمكن رؤيتها عن طريق التخطيط الإستراتيجي وهو الأمر الذي يوضحه كارل فون كلوزوفيش بحيث يحدد العلاقة الموجودة بين التكتيك والإستراتيجية بقوله: "إن التكتيك يستخدم لتنظيم عملية قتال الوحدات العسكرية، أما الإستراتيجية فهي فن القتال الذي يستخدم من أجل الحرب النهائية". وإذا ما أسقطنا هذه العملية من مجال الحرب إلى المجال الدبلوماسي فإن تقييم القائد العسكري للعملية العسكرية المحدودة التي قد تقوم بها وحدته العسكرية على أنها إستراتيجية للعملية الحربية ككل ستؤدي إلى توجيهات خاطئة لشكل يؤثر سلبا على العملية الإستراتيجية المتعلقة بالحرب النهائية، كالدبلوماسي الذي يجعل من خياره التكتيكي مركزا لمحور السياسة الخارجية لدولته. [19]

لذلك فحسب أحمد داود وأغلو فإنه يجب تحقيق التوازن بين المحددات الإستراتيجية الطويلة الأمد وبين التكتيكات القصيرة الأمد إذ يعتقد بأن إحدى أهم نقاط شغف السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة هي عدم تركيب الخطوات الإستراتيجية والتركية في إطار نظري وهوما يجب أن تفعله مستقبلا بحيث تستطيع الانسجام مع الظروف المتغيرة، وهنا يدخل أحد أهم العناصر التي تؤثر في جميع المعطيات السالفة الذكر والإرادة السياسية فجميع الإجراءات السالفة الذكر لا يمكن أن تتحقق من دون أن تكون هناك إرادة سياسية تحركها وتكرسها وهي التي تنظم جميع الخطوات التكتيكية، وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى الانطلاقة من فكرة أن تركيا يجب أن تمتلك أفقا واسعا للمستقبل وتشكل جدول أعمالها بما يناسبها لكي لا تصبح أسيرة لهذا الجدول وأسيرة لأولويتها السياسية المحدودة حتى تصبح عنصرا مؤثرًا في العلاقات الدولية، فالدول التي تترك سياستها الخارجية في مجرى موجات التطورات المختلفة تفقد القدرة على المواكبة الزمنية للأحداث بسبب ضعف إرادتها السياسية فستصبح أسيرة ردود أفعال مرحلية ومتداخلة ومتناقضة من خلال جداول أعمال تم تحديدها لها مسبقا.

وتتميز النخبة السياسية في دول مثل هذه بعدم امتلاك أية وجهة نظر بنقطتي البداية والنهاية كما لا تتصف بعدم الجرأة في اتخاذ القرارات، لذلك تلجأ للأساليب الدفاعية بلسانه يقول "نحن من ابتعدنا عن الأزمات" في حين على النخبة السياسية في تركيا يجب أن تقول نحن وجدنا من أجل إيجاد الحلول."

5-مبادئ السياسة الخارجية التركية

يحدد أحمد داود أوغلو أسس السياسة الخارجية التركية في ضرورة الالتزام بخمسة مبادئ أساسية، بغية إستعادة مكانة تركيا في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

المبدأ الأول: يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أي بلد، فإن انعدم التوازن بين الأمن والديمقراطية في أي دولة فلن تكون لهذه الدولة فرصة لإقامة منطقة نفوذ في محيطها. فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، وهذا الأمن يجب ألا يكون على حساب

الحريات وحقوق الإنسان في البلاد. الأنظمة التي تقيد الحريات إلى حد كبير من أجل توفير الأمن، تتحول إلى أنظمة استبدادية. لذلك فإنه منذ عام 2002 حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون ان تقوض الأمن، خصوصا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساد اتجاه عام يدعو إلى تقييد الحريات من أجل الأمن. لكن تركيا استطاعت حماية الحريات المدنية في ظل جميع الظروف، وذلك على الرغم من التحديات الخطيرة التي واجهتها. فقد كان التحدي الأكبر بالنسبة لها هو مواجهة الإرهاب دون تضييق مساحة الحريات، وكان أخر التدخلات ضد انتهاكات حقوق الإنسان مع النظام المصري بعد تولي السيسي زمام مقاليد الحكم في مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان فيها خاصة مع سلسلة الإعدامات التي ينتهجها النظام المصري أخرها إعدام 20 شاباً في مارس 2019، ونقس الشيء مع الأزمة في ليبيا التي تلعب تركيا فيها دوراً هاما خاصة في ظل التوسع التركي في القارة الأفريقية وإيجاد مكانة معتبرة لها مع القوى الدولية [20]

المبدأ الثاني: سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار حققت نجاح نسبي في الفترة الأولى، فعلاقة تركيا مع جيرانها شهدت في العشر السنوات الأولى لحكم حزب العدالة التنمية نوعا من الاستقرار في العلاقات ونشاط فهناك ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة. وعلى نقيض السنوات 5 - 10 الماضية لم تواجه العلاقات التركية الإيرانية أية صعوبات خاصة مع سلسلة الحوارات بين خافيير سولانا وعلي لارتجاني في تركيا كان تمهيدا لإقامة قناة هادفة لمناقشة القضية النووية الإيرانية. ولا شك في أن مثل هذه الإنجازات التركية تشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة. إلا أن اشتداد الأزمة في سوريا وتدخلها العسكري هناك في أواخر 2018، وكذا التصدع الذي يشهده الملف النووي الإيراني وموقف تركيا بالنسبة للحركات الاجتماعية في الدول العربية والأزمات التي خلفتها في ليبيا وسوريا وعدم الاتفاق مع النظام المصري في ظل الاتهامات المتبادلة بين الطرفين لم تنح سياسية تصفير المشاكل في السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية بشكل كبير. [21]

المبدأ الثالث: يقوم على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار لكن ظلت قدرة تركيا على النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة، مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز.

كما أن مشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطىء لدى كلا الطرفين (تركيا والدول العربية) كانت العامل الأساس وراء عدم انفتاح الطرفين على الآخر. ومع ذلك، فإنه بفضل الجهود التي المبذولة، فقد تخطت تركيا على بعض هذه الحواجز. وقد أضحت تركيا اليوم تمتلك قدرات وقنوات اتصال تجعلها قادرة على متابعة كل التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط ساعة بساعة.

ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول على مستوى الدولة ولكن أيضا على المستوى المجتمعي. لذلك يمكننا الاعتبار أن المشاركة النشطة التركية في حل المشاكل في العراق، وفي

لبنان، وفلسطين، وسوريا، تُعد أمثلة على دورها المتنامي فالجهود التي تبذلها تركيا في لبنان، تهدف إلى تجاوز الخلافات بين مجموعات عدة، للمساهمة في استقرار المناخ السياسي المتقلب في هذا البلد. [22]

وفي العراق نجد مثال آخر على هذا الدور الذي تقوم به تركيا، فعندما حدث انقسام بين السنة والشيعة بسبب التوترات بين الشيعة والجماعات السنية في العراق لعبت تركيا دورا نشطا في السعي إلى سد هذه الفجوة، وحافظت على سياسة متوازنة تجاه الطرفين. لذلك فإنه من الواضح أن السياسة الخارجية التركية تظل بعيدة عن الانقسام السني الشيعي وفي نفس الوقت، تركيا تنتهج سياسة نشطة للحد من التوتر في المنطقة. وقد ساعدت هذه السياسة تركيا على تطوير علاقات جيدة مع حكومة العراق. وعلاوة على ذلك، أقامت تركيا أيضا علاقات جيدة مع المعارضة السنية في المنطقة. وبالمثل كانت على نفس المسافة من كل من المؤسسة السنية والمعارضة الشيعية في لبنان. 23

المبدأ الرابع: يرتكز على "السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد"، على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، أو بمعني آخر ليست بديلة عن بعضها البعض وإنما متممة ومكملة. وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بحلف الأطلسي وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وكذلك سياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض. حيث أن السياسة المتعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا على مدار الأربع أو الخمس سنوات الماضية لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة. [24]

المبدأ الخامس: يقوم هذا المبدأ على الديبلوماسية المتناغمة، القائمة على أداء تركيا الديبلوماسي من خلال عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد أن هناك تطورات هامة، في حال مقارنتها بأدائها الديبلوماسي قبل عام 2003، فقد استضافت تركيا قمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها معظم المنتديات الدولية، وهو ما يفسر أن تركيا اكتسبت المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية. وحدثت المزيد من التطورات وأصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الإتحاد الإفريقي وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذ عام 2005، علاوة على ذلك فانه بدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء. [25]

المحور الثاني: العلاقات التركية العربية دراسة في النماذج

يدرس موضوع العلاقات العربية التركية من خلال دراسة النموذجين العراقي والسوري في منطقة الشرق الأوسط بحكم القرب الجغرافي وكذا لما تمثلانه الدولتين من عمق استراتيجي مهم لتركيا.

- **العلاقات التركية – العراقية**

توصف العلاقات التركية – العراقية بأنها ذات طبيعة متقلبة لما مرت بهِ من مدٍ وجزرٍ عبر مراحلها المختلفة فمرحلة تشهد تعاون وأخرى فتور وغيرها توتر ثم تعود للوئام مرة أخرى وهكذا فإذا عدنا إلى ما بعد إعلان تأسيس الدولتين العراقية 1921 م والتركية 1923م، سنجد أن عقد العشرينات شهدت فيه العلاقات بين الدولتين مشاكل عدة منها عدم حسم قضية الحدود المشتركة بينهما ومطالبة تركيا بولاية الموصل ومزاعمها بأحقيتها بها، إلا أن هذه المشاكل سرعان ما تم تجاوزها في مرحلة توافق منذ بداية عقد الثلاثينات إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، ومنذ عام 1946 م، إلى عام 1958 م، تأثرت العلاقات التركية – العراقية بالمتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط والعالم ومنها الانقسام الدولي الذي خلفته أجواء الحرب الباردة وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتأسيس حلف بين تركيا والعراق عام 1952م، ليكون نواة حلف بغداد الذي انضمت إليه بريطانيا وإيران وباكستان، وانتهت هذهِ المرحلة عقب تغيير نظام الحكم في العراق عام 1958م، وما تبعه من إعلان تركيا نيتها التدخل العسكري في العراق لإعادة النظام الملكي ثم تراجعت، وما لحقه من اصطفاف العراق إلى جانب الاتحاد السوفيتي بحيث مرت العلاقات التركية - العراقية بمرحلة توتر في هذهِ الحقبة[26] .

بيد أن العلاقات التركية – العراقية سرعان ما دخلت في مرحلة تعاون في عقدي السبعينات والثمانينات بعد تقلص عوامل الاختلاف التي شهدتها المرحلة السابقة وفي ظل وجود حوافز للتعاون تحسنت هذهِ العلاقات وبشكل خاص في الثمانينيات إبان الحرب العراقية – الإيرانية. ثم انتكست علاقات الدولتين أثناء وبعد حرب الخليج الثانية 1991م واشتراك تركيا فيها ضد العراق[27]، عقبه نوع من الانفتاح الاقتصادي التركي على العراق لا سيما في نهاية عقد التسعينات وانفتاح سياسي تمثل برفض تركي لشن أي حرب على العراق في مطلع العقد المنصرم .

وتُعد مرحلة ما بعد عام 2003م ، أكثر المراحل تقلباً في العلاقات التركية – العراقية حدثت فيها تغيرات سياسية داخل الدولتين عند وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا نهاية عام 2002م، وتغير النظام السياسي في العراق في 9 أبريل/نيسان 2003م، وما لحقها من تطورات، وبالرغم من حصول بعض مواقف الاختلاف بين تركيا والعراق إلا أن العلاقات بينهما شهدت تحسناً ملموساً بلغ ذروته بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2008 م، وتوقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم في أكتوبر / تشرين الأول 2009 م، في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها[28].

عقب هذه المرحلة حصل توتر في العلاقات التركية – العراقية لا سيما في الجانب السياسي عندما اتهمت الحكومة العراقية السابقة برئاسة نوري المالكي تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وكذلك بسبب علاقة تركيا مع إقليم كردستان وبالمقابل اتهمت الحكومة التركية حكومة المالكي بالطائفية وإقصاء وتهميش عدد من مكونات المجتمع العراقي[29] . واستمر التوتر إلى العام 2014م، عند وصول حكومة

عراقية جديدة إلى الحكم وفي ظل توجه متبادل لترميم العلاقات الثنائية بين الدولتين وتبادل الزيارات الرسمية وتوجه لتطوير العلاقات في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن وبخاصة عرض الحكومة التركية لتقديم مساعدات عسكرية في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية[30] . وكالمعتاد لن تصمد علاقة الود بين تركيا والعراق حينما توترت العلاقات بينهما نهاية عام 2015 م على إثر دخول قوات تركيا إلى معسكر بعشيقة في محافظة نينوى شمال العراق، المعسكر الذي تذهب تركيا إلى أن تأسيسه جاء بموافقة الحكومة العراقية المركزية والفصائل المحلية ومهمة القوات التركية هي تدريب قوات العرب والتركمان والأكراد من أهل الموصل من أجل المشاركة في تحرير مدينة الموصل من "تنظيم الدولة – داعش"[31] ، وهو ما عدته الحكومة العراقية تدخلاً وعدواناً تركيًا على سيادة العراق وهذا الأمر كان سبباً للتوتر بين تركيا والعراق لازال قائماً .

محددات العلاقات التركية – العراقية

هنالك مجموعة من المحددات تؤثر في مسار العلاقات التركية – العراقية منها بشكل إيجابي ومنها بشكل سلبي وآخر يحمل التأثيرين معاً، لعل أهمها:

1-القضية الكردية، شكلت هذه القضية محوراً رئيساً في العلاقات التركية – العراقية منذ إعلان تأسيس الدولتين، وتمحورت حولها سياستهما داخلياً وخارجياً على مدى عقود طويلة[32]، وعدت عاملاً محفزاً لتطوير هذه العلاقات في مواجهة هذه القضية التي تمس أمن ووحدة ليس تركيا والعراق فحسب بل إيران وسوريا أيضا وهي قضية ذات حدين، الأول إيجابي عندما تتوافق الدول الأربع على ضرورة معالجتها وفقاً لمصالح هذه الدول ودون المساس بحقوق أبناء القومية الكردية، والثاني سلبي عندما تستغل إحدى الدول القضية الكردية كورقة ضغط على دولة ما أو الدول المجاورة الأخرى .

وما حصل بين تركيا والعراق هو توافق حول القضية الكردية إلى عقد التسعينيات الذي جاء بالفارق بعد خروج شمال العراق عن سيطرة الحكومة المركزية وتحول تركيا إلى ملجأ للحركات والأحزاب الكردية المعارضة، وجاء التحول الأكثر أهمية عند الغزو الأمريكي للعراق لتطفح على سطح العراق أعقد معضلات ومشكلات القضية الكردية حيال تركيا وصار المحور المعلن لسياسة تركيا تجاه العراق هو أن لا ينفصل أكراد العراق عن الحكومة المركزية لما يسببه هذا الأمر من تأجيج لمشاعر أكراد تركيا نحو الاستقلال[33] .

وبحكم تحولات السياسة التركية والبراغماتية التي تنتهجها حكومة العدالة والتنمية أصبحت تتعامل مع القضية الكردية بشكل مجزأ وليس بشكلها الكامل بحيث تعاملها مع ملف كردستان العراق يختلف عن معالجتها لملف حزب العمال الكردستاني ولكل من هذين الملفين أثره على العلاقات التركية – العراقية.

- علاقة تركيا مع إقليم كردستان العراق، بالرغم من الرفض التركي لقيام إقليم أو إدارة ذاتية للأكراد لعقود طويلة إلا أن التحولات الداخلية والإقليمية أسقطت هذا الرفض التركي وبدأ التحول الكبير في تعامل

تركيا مع إقليم كردستان العراق منذ عام 2008م، وبدأ الاتصال الرسمي بين المسؤولين الأتراك والزعامات الكردية العراقية الذي أسس لعلاقة رسمية بين تركيا وكردستان العراق على مختلف الصعد وفي مقدمتها الاقتصادية وحقل الطاقة وفتحت تركيا قنصليتها في أربيل عام 2011م[33]. ليتم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري حتى عُد إقليم كردستان من أهم شركاء تركيا التجاريين[34]، وهذا الانفتاح لم يأت من فراغ بقدر ما كان مشفوعاً بعدة أسباب أهمها: السعي التركي للاستفادة من الصعود التركي في العراق ونفوذهم في صوغ المشهد السياسي العراقي، محاولة تركيا الاستفادة من أكراد العراق في مواجهة وتحجيم حزب العمال الكردستاني المتواجد في المناطق الحدودية مع العراق وإيران فضلاً عن الرغبة المتبادلة في تأمين المصالح الاقتصادية[35].

هذه العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان أثرت سلباً على العلاقات التركية – العراقية في ظل الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من جهة، ومن جهة ثانية لا يمكن عد الاتفاق بين تركيا واقليم كردستان لا سيما في مجال مد أنابيب النفط من الإقليم بصورة مستقلة ومن دون إشراك الحكومة العراقية في العملية خياراً واقعياً وقانونياً، إذ تقتضي المصالح الاستراتيجية للدولتين أن تتعامل تركيا مع العراق كوحدة واحدة. يضاف إلى ذلك أن علاقة تركيا بإقليم كردستان قد جرى تصويرها في إطار سياسة المحاور الإقليمية وبخاصة محوري إيران وتركيا[36].

- ملف حزب العمال الكردستاني، تشكل قضية وجود حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا في بعض مناطق شمال العراق، محوراً أساسياً في ترتيبات الأمن المشترك بين تركيا والعراق، يضاف إليها انعكاس التداعيات الأمنية والسياسات التي تشهدها الساحة العراقية على المشهدين السياسي والأمني التركيين، الأمر الذي يؤثر في التعاطي التركي مع ملفات العراق المختلفة إذ تتعامل الخطط العسكرية التركية مع المناطق التي يقطنها الأكراد في شمال العراق وفي شرق تركيا على أنها ساحة عمليات واحدة تحتوي على عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يجب على تركيا مواجهتهم، وغالباً ما يتيح انعدام الاستقرار في العراق الفرصة لعناصر حزب العمال التواجد على الأراضي العراقية، ما أدى إلى أن تتعامل تركيا مع الأمر بوسيلتين: الأولى هي محاولة منع أي مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال من إيجاد موطئ قدم على الأراضي العراقية، والوسيلة الثانية هي التعاون مع الحكومة العراقية بغية تهيئة الوسائل اللازمة لمكافحة عناصر حزب العمال في العراق[37] .

2- ورقة الأقلية التركمانية وتُعد قضية شائكة بالنسبة لتركيا في علاقتها مع العراق، وترى تركيا بأن التركمان في العراق جزءاً من الأمة التركية المنتشرة من أواسط آسيا إلى أقصى غربها، وأن مدينة كركوك تشكل خطاً أحمراً إذا ما أقدم أكراد العراق على المطالبة بضمها إلى إقليم كردستان. وقضية التركمان حديثة نسبياً على تركيا التي بدأت بطرحها في التسعينيات لاستغلالها بالضغط على الأكراد من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى وترغب أن يكون للأقلية التركمانية تأثير في السياسة العراقية والإمساك

بزمام الأمور في كركوك الغنية بالنفط، إلا أن التركمان في العراق مختلفون مذهبياً بين السنة والشيعة ومنهم مؤيد لتركيا والآخر معارض لها[38].

3- العوامل الاقتصادية وتؤدي دوراً مهماً متعدد الأبعاد في العلاقات التركية – العراقية، وتمثل حاجة متبادلة بين الدولتين فبالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية، ومصدراً لمختلف أنواع السلع والبضائع لأسواقه من جهة ومنفذاً مهماً لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى. أما بالنسبة لتركيا فإنها تدرك أهمية تواجدها في الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار وحاجة الأسواق العراقية المستهلكة للسلع والبضائع، وتعمل مئات الشركات التركية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والتصنيع والإعمار والزراعة في العراق[39].

4- مشكلة المياه، لعقود عديدة بقيَّ ملف المياه مفتوحاً في العلاقات التركية – العراقية، وبالرغم من وجود مفاوضات ثنائية حول مياه دجلة والفرات وأخذت طابعاً دورياً إلا أنها لم تتوصل إلى حل مناسب يرضي الطرفين، وبقيت مشكلة المياه قائمة وتزداد تعقيداً بتقادم الزمن، وكانت ذروتها عند تأسيس تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي أقيم على منابع نهري دجلة والفرات وأنشأت 21سداً وعدداً من محطات توليد الكهرباء. ويتمثل جوهر المشكلة بمسعى تركيا لفرض سيطرتها على مياه النهرين بدعوى مبدأ السيادة المطلقة لها، سيادة دولة المنبع على مجاريها المائية ونزع صفة النهر الدولي عن الأنهر المشتركة وتصفها بأنها أنهار عابرة للحدود، وهو أمر منافي للواقع وهذِه الرؤية والمشاريع التركية تؤثر بشكل سلبي على حصة العراق المائية وتهدد أمنه الغذائي[40].

5- المحدد الأمريكي، تتشاطر تركيا والولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأهداف الأساسية في العراق، وبشكل خاص مسألة الحفاظ على وحدة العراق أو لا يتفتت إلى دويلات على أساس عرقي أو طائفي ويأملان بوجود عراق ديمقراطي مستقر، وكلتاهما تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، كما لا يرغب الطرفان بوجود أي شكل من أشكال الدولة الدينية الأصولية في العراق. ومن هنا وبحكم علاقة وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق وتحالفها مع تركيا فقد ساهمت الولايات المتحدة بتحفيز الدولتين على تعزيز العلاقات وغالباً ما تستخدم نفوذها للحد من تفاقم أي مشكلة بين العراق وتركيا.

6- المحدد الإيراني، لإيران علاقات وثيقة مع لعراق وتمارس دوراً نافذاً على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والدينية والاجتماعية ولها تأثير على توجهات العراق الخارجية وعلاقات العراق الدولية، وإذا أضيف إلى ذلك مسألة التنافس الإيراني – التركي فعندئذ تتضح مسألة التأثير الإيراني على العلاقات التركية – العراقية، الأمر الذي تدركه تركيا جيداً مثلما تدرك وجود محور إقليمي على حدودها الجنوبية ويشمل إيران والعراق وسوريا[41].

- **العلاقات التركية السورية بعد 2011.**

تبنت تركيا موقفا مساندا للثورة في سوريا ودعمت لوجستيا المعارضة، دون نسيان الجهود الدبلوماسية مع بداية الأزمة في 2011 واشتدادها، فقد كان الموقف التركي عدائيا بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا وختم بالتدخل العسكري في سوريا، لكن الجدير بالذكر أن تحول الموقف التركي إزاء الأزمة السورية أثار الكثير من التساؤلات حول طبيعة ذلك التحول وأبعاده المترقبة على مسار الثورة في حين ربطت الكثير من المصادر تحولات السياسة الخارجية التركية بالمحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو الماضي؛ والتي نشطت الدبلوماسية التركية بعدها بصورة ملحوظة وخاصة فيما يتعلق بمحاولة تفكيك العقدة السورية من خلال التوصل إلى تفاهمات إقليمية ودولية.

لكن الحقيقة هي أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان قد قام قبل محاولة الانقلاب الفاشلة بنحو شهرين بانعطافة حادة في سياسة بلاده نتج عنها استقالة رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو وتولي بن علي يلدريم في 24 مايو 2016، والذي أخذ على عاتقه تبني عملية تحول جذرية في السياسة الخارجية التركية، ومن أبرزها ملامحها:

- الانتقال من حالة العداء إلى إبرام تحالف إستراتيجي مع موسكو

وفي غضون الأشهر الثلاثة عقب تولي يلدريم بذلت تركيا وساطات عديدة لإصلاح العلاقات مع روسيا؛ وتوجت تلك الجهود بزيارة أردوغان لنظيره بوتين في مدينة سان بطرسبرغ يوم الثلاثاء 9 أغسطس 2016 مصطحباً معه عدداً من القادة الأمنيين والعسكريين للتباحث مع نظرائهم الروس حول سبل التعاون الميداني في الملف السوري، وتم الاتفاق على إنشاء غرفة عسكرية مشتركة للتنسيق في الشأن السوري وأكد تقرير "ديبكا" (12 أغسطس 2016) أن روسيا وأنقرة قد اتفقتا على تفعيل دور المجلس المشترك في منع قوات سوريا الديمقراطية من التقدم نحو الحدود السورية-التركية، وأن يتاح للقوات التركية مجال التوغل في الحدود السورية. [42]

وأشار موقع "ستراتفور" الأمني (12 أغسطس 2016) إلى أن بوتين عرض تبادل المعلومات الاستخباراتية مع أنقرة، وتضمنت المباحثات الأمنية كذلك قيام الفريق التركي بعرض فكرة إدماج فصائل المعارضة شمال البلاد في تشكيل موحد وتدشين عملية سياسية بإشراف روسي-تركي مشترك، وذلك مقابل الحصول على ضمانات روسية تخصَ الملف الكردي والحدودي كما تضمنت المباحثات بين الجانبين سبل تعزيز التعاون الاقتصادي واستئناف العلاقات التجارية مقابل "تنسيق أكبر" لإعادة الهدوء وتثبيت آليات وقف إطلاق النار داخل سوريا.

وفي تصديق للتكهنات بوجود تفاهمات بين موسكو وأنقرة حول سوريا؛ تحدث بوتين عقب سقوط الأحياء الشرقية من مدينة حلب عن اتفاقه مع نظيره رجب طيب أردوغان في شهر أغسطس المفضي إلى استسلام المعارضة المسلحة في شرق حلب، وفتح مسار تفاوضي جديد يوازي مسار جنيف دون انخراط واشنطن والقوى الإقليمية الفاعلة، وأكد بوتين في مؤتمر صحافي مع نظيره الياباني في 16 ديسمبر أن:

"كل شيء يجري وفق التوافقات التي أبرمناها، بما في ذلك الاتفاقات مع الرئيس التركي خلال زيارته سان بطرسبورغ"، مضيفاً: "اتفقنا أن توفر تركيا كل مساعدة ممكنة بالنسبة لإزالة هؤلاء المسلحين المستعدين للاستسلام في حلب".[43]

- كبح النزعات الانفصالية الكردية في الشمال السوري

دفعت السياسة الخارجية التركية خلال الأشهر الثلاثة الماضية نحو كبح النزعات الانفصالية الكردية شمال سوريا، وذلك بالتزامن مع تدشين الجيش التركي عملية عسكرية شمال سوريا يوم الأربعاء 24 أغسطس 2016، وكان هدف العملية واضحاً منذ الأيام الأولى عندما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن: "العملية العسكرية لا تقتصر على ضرب داعش وإنما تستهدف القوات الكردية"، مما شكل ضربة قاسية لمشروع "وحدات حماية الشعب" الكردية بتأسيس كيان مستقل في ظل وجود مؤشرات على أن التحرك التركي جاء ضمن توافقات مع موسكو، حيث جاءت العملية في أعقاب قمة أردوغان-بوتين في بطرسبرغ.

وترمي تركيا من هذه الحملة إلى تأمين حدودها مع سوريا في مسافة يبلغ طولها 100كم وعمقها نحو 15-17كم، ومنع الانفصاليين الأكراد من الوصل بين الأقاليم الثلاثة: عفرين والقامشلي والحسكة، كما تخطط في الوقت ذاته للتوغل في الأراضي السورية وصولاً إلى مدينة الباب التي تحاصرها في الوقت الحالي. [44]

- فتح قنوات تواصل مع نظام دمشق

جاء حديث رئيس الوزراء بن علي يلدريم عن إمكانية تطبيع العلاقات مع دمشق في شهري يوليو وسبتمبر 2016 مؤكداً لتسريبات نشرت بشأن اتصالات سرية جرت بين ضباط أتراك ومسؤولين سوريين، حيث تحدث زعيم حزب الوطن الاشتراكي المعارض، دوغو بيرنيسيك، ونائبه الجنرال إسماعيل حقي بيكين، وهو قائد سابق للاستخبارات العسكرية التركية لمجلة "فورين بوليسي" الأميركية عن تبادل رسائل بين مسؤولين أتراك وسوريين. وكشفا أنهما أجريا لقاءات مع مسؤولين من روسيا والصين وسوريا وإيران، ونقلا رسائل تلقوها خلال تلك اللقاءات إلى مسؤولين في وزارة الخارجية والجيش التركي. [45]

وأكد تقرير مجلة "فورين بوليسي" أن قادة ذلك الحزب لا يزالون يمررون رسائل بين مسؤولي الحكومتين التركية والسورية خاصة وأن:"أزمة اللاجئين المتصاعدة والحملة العسكرية الروسية في سوريا وسيطرة الميليشيات الكردية على الجزء الشمالي من البلاد، لا تترك لتركيا خياراً سوى التعامل مع نظام الأسد".

وأضافت المجلة أن "بيكين" قد زار دمشق ثلاث مرات برفقة ضباط أتراك متقاعدين، والتقوا بمسؤولين سوريين، بينهم محمد ديب زيتون رئيس فرع المخابرات العامة، وعلي مملوك رئيس مكتب الأمن الوطني، ووزير الخارجية وليد المعلم ونائبه فيصل المقداد، وعبد الله الأحمر، مساعد الأمين العام لحزب البعث السوري، وركزت تلك اللقاءات على كيفية تمهيد الأرضية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية والتعاون السياسي بين تركيا وسوريا، ومؤكداً أن لقاءه مع مملوك مكّنه من التواصل مباشرة مع رأس السلطة في سوريا، إذ: "كان مملوك يستأذن للانتقال إلى غرفة مجاورة من أجل التحدث إلى الأسد مباشرة".[46]

وأوضح أنه نقل إلى مسؤولين كبار في الجيش التركي ووزارة الخارجية خلاصة محادثاته بعد كل زيارة قام بها، وأنه لمس، خلال الأشهر الأخيرة، تحولاً تدريجياً في مواقف المسؤولين الأتراك.

وكان موقع "ديبكا" (يوليو 2016) قد أكد قيام مجموعة من عناصر الاستخبارات التركية بزيارة سرية إلى دمشق، في شهر يوليو الماضي للتباحث مع رئيس الأمن الوطني اللواء علي مملوك حول قضايا تتعلق بتأمين الحدود بين البلدين، كما عقدت اجتماعات سرية أخرى في إقليم "هاتاي"، وأشار التقرير إلى أن الاتصالات التركية مع النظام تجري ضمن عملية التقارب مع روسيا وتهدف إلى تحييد عوامل التوتر بين موسكو وأنقرة. [47]

- تعزيز دور الاستخبارات التركية في الشمال السوري

كشف موقع "إنتلجنس أون لاين" الأمني (14 سبتمبر 2016) عن خطة شاملة تنفذها أنقرة لتعزيز قدرات المؤسسة الأمنية التركية بإشراف وزير الداخلية الجديد "سليمان سيولو" الذي عمل كمسؤول في جهاز الأمن الوطني التركي لفترة طويلة ورئيس جهاز الشرطة الجديد سلامي "ألتينوك" وتتضمن دمج قطعات من مختلف الوكالات الاستخباراتية ووضعها تحت إشراف وزارة الداخلية، وإنشاء جهاز مركزي للتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية. [48]

وبموجب هذه الخطة سيتركز عمل جهاز الأمن الوطني (MIT) على الأنشطة الخارجية، حيث تم تكليف رئيس الجهاز الحالي حقان فيدان بمهمة مكافحة التجسس، والإيعاز له بتعزيز قدرات الجهاز خارج البلاد، ونشر موقع "ألمونيتور" دراسة (6 نوفمبر 2016) أكد فيها الباحث بينار "تريمبلاي" أن مؤسسة الاستخبارات الوطنية (MIT) التي كانت تضم أربعة مكاتب يدير كل واحد منها وكيلا عن قائد المؤسسة سيتم توسيعها لتشمل ستة مكاتب، حيث سيتم استحداث منصب: "وكيل العمليات الخاصة" مما ينبئ بأن تركيا تستعد للقيام بعمليات خاصة في دول مجاورة، وخاصة في سوريا والعراق حيث يتوقع أن يتولى هذا المكتب مهمة التنسيق مع القوات العسكرية التركية، وسيتعاظم دوره في الأشهر القادمة مما يجعل من جهاز الأمن التركي اللاعب الأهم في الشأنين السوري والعراقي. [49]

خاتمة:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية التركية ومواقفها اتجاه المنطقة العربية التي كانت ساخنة نوعا ما في الكثير من الأحيان وتعيش تلك العلاقات مد وجزر وأثرت مرحلة الثورات العربية كثيرا على العلاقات العربية التركية خاصة في ظل التدخلات العسكرية في سوريا ومحاولة فرض مكانة في العراق لتمرير سياساتها في المنطقة، وجاءت هذه السياسات من خلال فكر احمد داوود اغلو المنظر الأول للسياسة الخارجية التركية وعمقها الاستراتيجي مع احترام الخصوصية العلمانية التي وضعها كمال اتاتورك وتكييف السياسة الخارجية الجديدة مع متطلبات الجديدة للنظام الدولي.

الهوامش:

1 حسين بوقارة، السياسة الخارجية (دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل)، دار هومة، الجزائر،2012، ص.75.

2 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان، 2010، ص.35.

3 الموقع الإلكتروني: http://fr.wikipedia.org/wiki/Turquie، 26-03-2013، 12:56.

4 محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان، 2009، ص20.

5 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان، 2010، ص.142.

6 أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.144.

7 الموقع الإلكتروني: http://fr.wikipedia.org/wiki/Turquie، 04-04-2013، 19:45.

8 حسين دلي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مكتبة الاسد الوطنية، إتحاد كتاب العرب، سوريا، 1999.

9 الموقع الإلكتروني: www.planet-turquie.guide.com/turquie-economie.html، 08-04-2013، 14.13.

10 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان، 2010.

11 محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان، 2009، ص.40.

12 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان، 2010، ص.49.

13 أحمد داود أوغلو، نفس المرجع، ص.51

14 سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط2، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 44.66.

15 يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2014، ص96.

16 مصطفى جاسم حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2015 (محاضرة)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصيرية، العراق.

17 أحمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة و في العالم، ترجمة: فاطمة ابراهيم المنوفي، مجلة رؤية تركية للدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، مجلة فصلية، 2012، ص1.35.

18 خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة الأهرام الرقمية، 01 جانفي 2016، ص 32.60.

19 Bencherif Adib, Le Repositionnement stratégique de la Turquie , ambitions calcule limites , Laval, Paix et sécurité internationale, 2012.
20 Billion Didier, Une nouvelle politique extérieure de la Turquie, institut des relations internationales et stratégiques paris, 2016.
21 Merve Ozdemirkiran , La Turquie et le Printemps Arabe , Science politique, Paris, CNRS 2015
22 أحمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة و في العالم، ترجمة: فاطمة ابراهيم المنوفي، مجلة رؤية تركية للدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، مجلة فصلية، 2012، ص1.35.
23 المرجع نفسه، ص 35.1.
24 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، ص102.
25 زيا ميرال، جوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسية الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 60، بيروت، 2015.
26 خضير عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2012)، ص 62 – 63.
27 شادي ارغوفنتش، الأمن التركي والشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، المجلد 7، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 1996)، ص2 – ص4 .
28 باسل الحاج جاسم، العلاقات العراقية - التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان، صحيفة الحياة، 18 كانون الثاني 2015. ص 9.
29 عبدالحكيم خسرو جوزل، قضايا الطاقة السياسية على محور أنقرة – أربيل – بغداد، تحليل سياسات، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014)، ص 10-11 .
30 سامية بيبرس، الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد ١٦٢، (القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2015)، ص 157 .
31 المرجع نفسه، ص 159.
32 المكان نفسه، ص159.
33 محمد بدري عيد، أمن الخليج في عام 2015: الادراك والخطاب والسلوك السياسي، (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول 2015)، ص 7.
34 المكان نفسه، ص 9.
35 مثنى العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 45.
36 خضير عباس النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 65.
37 المكان نفسه، ص 67.
38 سونر چاغاپتاي وتايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق ... تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي الى ضعفها مع بغداد، متاح على الرابط : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down (2019/1/24).

39 زينب ماهر السيد مرسي، العلاقات التركية – العراقية "دراسة لحالة الأكراد"، متاح على الرابط :http://democraticac.de/?p=18020 (2019/1/24).

40 المكان نفسه.

41 احمد عدلي، العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، متاح على الرابط :http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/211 (2016/1/25).

42 العلاقات التركية السورية: ما بين الهبوط والصعود، الجزيرة ترك، تاريخ النشر: 6 يناير/كانون الثاني 2014، تاريخ الدخول: 2019/05/05 http://www.aljazeera.com.tr/dosya/turkiye-suriye-iliskileri-inisler-ve-cikislar

43 عمر توغاي كينااليتوبوك، رسالة ماجستير بعنوان العلاقات التركية السورية ما بين عامي 2002 و2014، المشرف: بروفسور دكتور سيبال طوران، قسم العلاقات الدولية، جامعة تراكيا، تاريخ النشر:2014، تاريخ الدخول: 29 يناير/كانون الثاني 2017، ص: 43.

44 العلاقات التركية السورية في 25 مادة، رصد خبر، تاريخ النشر: 30 سبتمبر/أيلول 2015، تاريخ الدخول: 2019/05/05 https://rasthaber.com/25-maddede-suriye-turkiye-iliskilerinin-tarihi-seyri

45 المرجع نفسه.

46 ألب أرسلان، إيديل بلجيتش، كيف أثرت الأزمة السورية في الاقتصاد التركي؟، وقف تركيا لأبحاث السياسات الاقتصادية، تاريخ النشر: أغسطس/ آب 2016، تاريخ الدخول: 2019/05/05 http://www.tepav.org.tr/upload/files/1345630741-9.Suriye_Krizi_Turkiye_Ekonomisini_Nasil_Etkiler.pdf

47 العلاقات بين سوريا وتركيا منذ اندلاع الحرب، موقع قناة بي بي سي باللغة العربية، تاريخ النشر: 2017 .http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations

48 المرجع نفسه.

49 بن علي يلديريم: تركيا تسعى إلى تطوير علاقات جيدة مع سوريا، موقع قناة بي بي سي باللغة العربية، تاريخ النشر 2017، تاريخ الدخول: 2019/05/02.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_turkey_syria_relationship_development